خبراء يحثون على منح المشاريع الإنتاجية الصغيرة في القطاع الزراعي أولويات التمويل

حث خبراء اقتصاد وزراعة الجهات المانحة والمستثمرين المحليين والدوليين على توجيه جزء كبير من تمويلاتهم نحو المشاريع الانتاجية الصغيرة في المجال الزراعي إذ يعد هذا القطاع واعداً ويحظى بالكثير من الميزات ليكون مرتعا خصبا لتحقيق قيمة مضافة لكافة الأطراف خصوصا بعد نجاح دراسات سلاسل القيم التي نفذت من جهات تمويلية عدة أبرزها الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الفرص الاقتصادية.

استطلاع / أحمد الطيار

ويقول الخبير الزراعي المتخصص في سلال القيمة للإنتاج الزراعي المهندس وجيه المتوكل: إن لدى اليمن فرصاً إنتاجية في القطاع الزراعي عبر تنفيذ مشاريع من الجهات التمويلية تستهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية عبر تدخلات علمية بمبالغ صغيرة في محاصيل معينة ذات أهمية استراتيجية في القطاع وعلى مستوى السوق.

ويضيف: إن المزارع عبد الرحمن الشجاع من مديرية بني الحارث حقق 3 ملايين ريال جراء إنتاجية الطماطم في الموسم الماضي من خلال استخدامه للبيوت المحمية والبذور المحسنة وتقنيات ري بالتنقيط مع حصوله على توعية إرشادية دفعت بمحصوله للزيادة بفضل التمويل من شبكة تمويل أصغر نشطة بين المزارعين في المنطقة .

وفي المقابل يشير الخبير الزراعي المهندس سالم المنيفي إلى سلسلة من نشاطات التمويل الزراعي في بعض مديريات المحويت ساهمت في التوسع في زراعة السمسم للمرة الثانية خلال عام ومع إضافة تربية قطيع من الماعز والأغنام لمشروعات تمويل اصغر في مناطق الفقراء قدمتها جمعيات محلية للتمويل الأصغر حظي المزارعون هناك بأرباح تزيد عن 850 الف ريال خلال عام فيما تضاعف إنتاجهم من السمسم واللحوم ورفدوا السوق المحلي بزيادة تبلغ 50% عما كان إنتاجهم سابقا وباتوا يديرون المئات من رؤوس الأغنام .

الأهمية

يعود للصندوق الاجتماعي للتنمية الفضل لانطلاقتها في دخول التمويلات الزراعية للمشاريع الصغيرة، ففي عام 2005م ذلك العام صمم الصندوق برامج لدعم الإنتاج الزراعي إيمانا منه بالأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي اليمني للبلد في من جانبين الأول انه يوظف 70% من سكان الريف ويوفر لهم فرص عمل وبالتالي يجب المحافظة عليه وثانيا انه قطاع الغذاء الأول للوطن بدلا عن الاعتماد على الاستيراد ولذلك حشد الصندوق الجهود لزيادة المنتجات الزراعية المحلية الأمر الذي يسهم في الحد من الفجوة الغذائية القومية بشكل عاجل ،هذه الرؤية تنفذها اليوم برامج ومؤسسات شبكة اليمن للتمويل الأصغر وتعمل على تنفيذها ميدانيا بالتعاون مع شركاء محليين ومنظمات دولية داعمة الهدف منها الحصول على منتجات تمويل جديدة لمشاريع الإنتاج والتصنيع الزراعي باليمن.

وتحظى فرص دعم الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي في الريف اليمني برعاية واهتمام المانحين ولهذا يركز المانحون على إقامة الشراكات مع برامج التمويل الأصغر ومؤسساتها الرسمية المعتمدة والهدف الدفع ببنوك ومؤسسات التمويل الأصغر للدخول إلى المناطق الريفية لأول مرة لتقديم خدماتها التمويلية هناك كما تشير أدبيات شبكة اليمن للتمويل الأصغر حيث أن البرامج التنموية التي سيتم تنفيذها من قبل العديد من البرامج في المناطق الريفية والساحلية يتطلب وجود شراكة وثيقة مع بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر من أجل تكامل الأدوار والمسؤوليات لتحقيق الأهداف المرسومة في هذا الإطار وهو ما يتم العمل عليه حاليا في العام 2014م .

نبات

هناك عدة محاصيل زراعية احتلت مكانة في دراسات الجدوى كمنتج يمكن التدخل فيه من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر وقد كشفت الدراسات أن الحبحب والبصل والطماطم والكوسة والقطن والسمسم والفراولة منتجات اقتصادية لها ميزات منافسة في السوق وتحظى بطلب محلي ولها فوائد واستخدامات عديدة ومن جهة أخرى تعتبر تلك المحاصيل مواد خامة تقوم عليها صناعات عدة ،ففي سهل تهامة وتعز وابين والمحويت وحجة وحضرموت تدخلت عدة جهات لتمويل زراعة هذه المحاصيل وتم تدريب المزارعين المستهدفين وتقديم الإرشادات والتمويلات المناسبة لهم وكانت النتيجة كما يقول الخبير في التمويل الأصغر عبد القادر الأحمر أن الإنتاج والإنتاجية زادت واستفاد المزارعين بشكل كبير حيث زات دخولهم السنوية بمقدار الضعف.

نجاح

كان التركيز على السمسم من قبل منظمة مرسي كروبس فعالا ويدعو للتفاؤل فهذا المحصول منخفض الكلفة نسبيا ويمكن أن ينمو في المناطق الجافة بسبب تحمله الحرارة والجفاف والأمراض والحشرات فهو محصول مثالي للنمو في المناطق شبه الجافة من اليمن .

وحسب السيد صلاح الدين حسن يعود الفضل للاتحاد الأوربي حيث تعمل مرسي كروبس في المناطق الريفية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في سلسلة قيمة السمسم نتيجة القيمة الكامنة فيه كمحصول نقدي وله طلب عال في السوق بالإضافة إلى حقيقة أن السمسم يتداخل غالبا مع محاصيل أخرى.

غذاء

يعتبر السمسم غذاء ثابتاً للمجتمعات الريفية تقدم مرسي كروبس وشركاؤها المحليون من الشبكة اليمنية للتمويل الأصغر المساعدة في تطوير سلسلة قيمة السمسم ذات القيمة الغذائية والتجارية الكبيرة التي ستؤدي حتما إلى زيادة دخل 1000 من صغار المزارعين و500 من العصارين بالإضافة إلى تحسين الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج للمحاصيل الأخرى المتداخلة مع السمسم وتنشيط منتجات السمسم الغذائية ذات الجودة العالية في المراكز الحضرية.

الأسماك ثروة مهدرة واستثمارات محدودة !!

تقرير / محمد راجح

تعد الأسماك من أهم الثروات الواعدة في اليمن الذي يمتلك مخزوناً واسعاً من الموارد والأرصدة السمكية وشريطاً ساحلياً بطول ألفي كيلو متر.

وتمتلك بلادنا مخزوناً هائلاً من الموارد السمكية في المياه البحرية السيادية تتيح اصطياد ما يقرب من 400 ألف طن سنوياً لأكثر من 500 نوع من الأسماك والأحياء البحرية.

وبحسب البيانات الرسمية فإن الأنواع المستغلة حالياً من الموارد السمكية تصل إلى 60 نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية والتي تعتبر من الأنواع والأصناف المرغوبة والمطلوبة للاستهلاك المحلي والمؤهلة للتصدير الخارجي.

وبحسب تقارير ودراسات رسمية فإن هناك صعوبة بالغة في الاستفادة من هذه الثروة المهملة والمهدرة والتي يتم العبث ، نظراً لوجود العديد من المعوقات والاختلالات في قطاع الأسماك أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق تنميته واستنزاف موارده.

ويؤكد تقرير رسمي استنزاف موارد هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شحة المعلومات حول الموارد السمكية وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالحبار والشروخ والجمبري وغيرها.

لافتاً إلى ضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخدمية ومحدودية الاستثمارات العامة والخاصة في هذه الثروة الواعدة.

ويرى التقرير أهمية تنمية هذا القطاع وتحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

واقع

في هذا الخصوص أعلنت وزارة الثروة السمكية ، أنها تعتزم الارتقاء بواقع القطاع السمكي في البلاد من خلال البدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع على المديين القريب والمتوسط في مختلف المجالات التنظيمية والتشريعية والاستثمارية والرقابية، وكذا مشاريع البنى التحتية للقطاع السمكي.

وتؤكد الوزارة أنها عملت على إنشاء هيئات المصائد السمكية، من أجل نقل كل الصلاحيات والمهام التنفيذية إلى الهيئات واقتصار عمل الوزارة على التخطيط ورسم السياسات والإشراف والرقابة.

واستهدفت الوزارة في هذا الجانب إنشاء هيئات المصائد السمكية، لتوحيد أنشطة القطاع السمكي في المحافظات الساحلية للحد من ازدواجية المهام، علاوة على نقل الأنشطة التنفيذية إلى المحافظات الساحلية.

وتكشف بيانات حديثة صادرة عن وزارة الثروة السمكية أن صادرات الأسماك اليمنية تمثل نحو 50 % من إجمالي الإنتاج الذي بلغ العام الماضي 119 ألف طن، بقيمة إجمالية بلغت 299 مليون دولار.

ويرى خبراء ضرورة اتجاه اليمن نحو الاهتمام بالإنتاج السمكي وزيادة وتيرة الإنتاج والصادرات لرفد الاقتصاد المتدهور الذي يعاني مشاكل متفاقمة.

متطلبات

يحتاج هذا القطاع إلى خطة شاملة تستهدف تنميته واستثماره بشكل امثل بما يؤدي إلى نمو القيمة المضافة للقطاع السمكي بمعدل وسطي 9.7% وزيادة كمية الصادرات السمكية بمعدل 9% والمساهمة في الأمن الغذائي من خلال زيادة حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات السمكية بمعدل يصل إلى 5.5% سنوياً.

ويتطلب الأمر بحسب خبراء ومختصين في هذا المجال تأسيس إدارة كفؤة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لمختلف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية.

كما أن هناك ضرورة ملحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الاصطياد والتصنيع والتصدير السمكي والعمل على ودعم الأنشطة السمكية في مجال دعم مشاريع صغار الصيادين التقليديين وتطوير نظام ضبط الجودة والتفتيش على المنتجات السمكية.

وتحتل القطاعات الإنتاجية الواعدة كالأسماك أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني، نظراً لما تتمتع به من مزايا وإمكانيات وفرص استثمارية وتنموية مختلفة.

ويرى خبراء أهمية دعم وتنمية قطاع الأسماك الذي يتسم أداؤه غالباً بالضعف في عملية نموه وإنتاجيته.

ويعزا هذا الضعف في إنتاجية هذا القطاع إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات

مؤشرات اقتصادية

تراجع أسعار الذهب

تراجعت أسعار الذهب في سوق لندن امس 8 دولارات مقارنة باليوم السابق ،وحسب رويترز فقد تحدد سعر الذهب في جلسة القطع المسائية في لندن عند 1299.25 دولار للأوقية (الأونصة) انخفاضا من 1307.50 دولار في جلسة القطع السابقة.

وبلغ سعر الذهب عند الإغلاق السابق في نيويورك 1303.99 دولار للأوقية.

المغرب يخفض الرسوم الجمركية على واردات القمح

خفضت المغرب الرسوم الجمركية على واردات القمح لتسهيل عملية الاستيراد على ما يبدو ،ونقل بيان حكومي إن المغرب سيخفض الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين إلى 17.5 % بدلا من 45 % في أول سبتمبر 2014م.

ويضغط المستوردون المغاربة على الحكومة لتمديد موسم الاستيراد الذي جرت العادة أن يبدأ في أول يناير وينتهي 30 ابريل لحماية المحصول المحلي.

استقرار أسعار النفط

استقر خام برنت قرب 108 دولارات للبرميل أمس إذ طغت وفرة الإمدادات على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وافريقيا وأوروبا.

ورغم الصراعات في أوكرانيا والعراق وليبيا يفوق إنتاج النفط العالمي حجم الطلب مما يتسبب في تخمة معروض بأفريقيا وأوروبا.

وقال محللو مورجان ستانلي في مذكرة "ما لم تحدث تعطيلات جديدة للإمدادات نتوقع ارتفاع طاقة المعروض العالمي 1.8 مليون برميل يوميا في 2014 - وهو ما سيكون أسرع نمو في عشر سنوات" مقارنة مع توقع لنمو المعروض 1.1 مليون برميل يوميا هذا العام.

و ارتفع خام برنت 31 سنتا إلى 107.88 دولار للبرميل ليصعد من أدنى مستوى للجلسة 107.37 دولار بعد أن تراجع نحو 0.8 % في الجلسة السابقة.

وهبط الخام الأمريكي ستة سنتات إلى 101.61 دولار للبرميل مقتربا من أقل سعر في أسبوع ونصف 100.90 دولار المسجل يوم الاثنين.

السلطات الأميركية تتجه لمصادرة شحنة نفط كردي

تتجه السلطات الأميركية لمصادرة شحنة نفط قادمة من إقليم كردستان العراق على متن ناقلة قبالة ساحل تكساس بعد أن وافق أحد القضاة على طلب من بغداد وهو ما يزيد من حدة الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم بخصوص مبيعات النفط.

ووصلت الناقلة يونايتد كالافرنتا قرب خليج جالفستون يوم السبت محملة بنحو مليون برميل من الخام تزيد قيمتها على 100 مليون دولار لكنها لم تفرغ شحنتها المتنازع عليها حتى الآن.

وتشكل موافقة القاضي الأميركي على طلب بغداد ضربة جديدة لمحاولات حكومة كردستان الرامية لبيع شحناتها النفطية بشكل مستقل.

وتعتبر بغداد هذه المبيعات النفطية تهريبا. وتكافح الحكومة المركزية لاحتواء إسلاميين مسلحين استولوا على مساحات شاسعة في وسط وشمال العراق.

وقلصت بغداد ميزانية الإقليم منذ بداية العام بسبب الخلاف على مبيعات النفط. وعارضت واشنطن مبيعات النفط الكردية وعبرت عن مخاوفها من أن تساهم مبيعات النفط المستقلة من إقليم كردستان في تفكك العراق لكنها لم تحظر على الشركات الأمريكية شراء الخام.

وقال ريتشارد مالينسون من انرجي أسبكتس للخدمات الاستشارية في بريطانيا "رغم أن الحكومة الأمريكية لم تتحرك لوقف الناقلة استطاعت بغداد الاستفادة من القضاء الأميركي."